أحاديثٌ أعلَّ الإمامُ العُقيليُّ متنَها في كتابِهِ الضعفاءُ الكبير

Hadiths (Ma’aloula) by Imam al-Aqili in his book ((al-Dho’afa’a al-Kabeer

إعداد

أ. م. د. مُحَمَّد سَعْدِي شَفِيق العبيديّ

drmohammedsaady@gmail.com

مُلَخَّصُ البحث

بعد البحث والاستقراء في كتاب الضعفاء الكبير للإمام العقيلي «رحمه الله تعالى»، وجدتُ أحاديثاً أعلَّ الإمامُ العقيليُّ متنها بالترك» فقمتُ بجمعِ هذه الأحاديث، ووضعتُها في بحثٍ أسميته: (أحاديثٌ أعلَّ الإمامُ العقيليُّ متنَها في كتابه الضعفاء الكبير)، ثُمَّ درستها دراسةً مستفيضةً، بتخريجِ الروايةِ وجمعِ طرقها الواردة فيها من كُتُبِ السنَّةِ المُعتَمَدة، ثُمَّ جمعتُ وعرضتُ أقوال علماءِ الجرحِ والتعديل والعلَلِ في الرواية التي أعلَّ متنها الإمام العقيلي «رحمه الله تعالى»، ثُمَّ بيَّنْتُ الراجحَ منها، واشتمل البحثُ على مقدِّمَةٍ، وسبعةِ مباحث، ثُمَّ الخاتمة، وقائمةٍ بالمصادر والمراجع، والحمد لله رب العالمين أولًا وأخرًا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الكلمات المفتاحية: العِلَّةُ، المتنُ، العُقَيليُّ، الضعفاءُ الكبير، الحديث النبوي.

Abstract

After searching and extrapolating in the book of the great weak of Imam al-Aqili “may Allaah have mercy on him”, I found the hadiths of Imam al-Aqili on board by leaving, so I collected these Hadiths and put them in a search called” hadiths of Imam al-Aqili on board in his book “The Great weak, then studied them thoroughly by graduating the novel and collecting, its methods contained in it from the books of the approved Sunnah then collected and presented the sayings of the research included an introduction, seven treatises, then a conclusion, A list of sources and references, and praise be to Allah, the Lord of the worlds first and last, May Allah bless our Master Muhammad and his family and companions .

Keywords: Illa, Matn، Aqaili, Al=Dhu’afa Alkabeer, Hadith prophetic

المُقَدِّمَةُ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليم على سيدِنَا محمدٍ وعلى آله وصحبِه وبعد...

فَقَدْ نَهَلَتْ هذه الأمَّةُ تعاليمَ دينها من كتاب ربِّها، وسُنَّةِ نبيهاﷺ، وقد تكَفَّلَ اللهُ بحفظِ كتابه الكريم من أنْ تناله يدُّ التحريف والتزييف، والزيادة والنقص قائلاً: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1].

وأمَّا السُنَّةُ النبويَّةُ فقد هيّأَ اللهُ لها رجالاً يذودون عن حياضها فيستلون من جسدِهَا ونصوصِهَا وأسانيدها أشواكَ الكذبِ والضعفِ والوهم كما تُسلُّ الشعرةُ من العجين، مبينينَ سقيمَ الأحاديثِ من صحيحها، كاشفين النقاب عن أسبابِ الضَعْفِ والوهن في الأحاديث الضعيفة، وحكموا عليها بمصطلحاتٍ وعباراتٍ خاصَّةٍ، ومن هؤلاء العلماءُ الأفذاذ الذي كرَّسَ حياته لخدمة السُنَّةِ المطهرةِ الإمامُ العُقيليُّ «رحمه الله تعالى» وكتابه الضعفاء الكبير، وما حواهُ من علمِ الرجالِ، وبيانِ أحوالِهِم، وأحوالُ مروياتهم خيرُ دليلٍ على ذلك، فقد وضعَ منهجاً وقواعدَ سار عليها في كتابه الضعفاء الكبير، الذي لقيَ اهتماماً كبيرًا عند المحدِّثين النقَّاد، قديماً وحديثاً، إذ تميز هذا السِفْرُ العظيم بأنَّ الإمامَ لمْ يقتصرْ فيه على نقد الرجال وبيان أحوالهم وإطلاقِ كثير من المصطلحات في جرح الرواة وتعديلهم، بل حَكَمَ أيضاً على كثيرٍ من الروايات ومنها « التي أعلَّ متنها» وهذه هي موضع البحث إنْ شاءَ الله تعالى .

(١) سورة الحجر، الآية ٩.

أهميةُ البحث واسباب اختيار الموضوع:

تكمنُ أهميةُ هذا الموضوع وأسبابُ اختياره في الآتي:

١ .مكانةُ الإمامُ العُقيليُّ «رحمه الله تعالى» بين علماء الحديث، فهو إمامٌ مُقَدَّمٌ ومُعتَبَرٌ، ومن المحدِّثينَ النُّقاد، لذا من المهمِّ التعرُّفُ على كُتُبِه ومنهجه فيها.

٢. أهميةُ كتابِه «الضعفاء الكبير» بين كتب النَّقْد، ومعرفة الرواة، فقد حوى بين طيَّاتِه بيانُ أحوالِ عددٍ كبيرٍ من الرواة، ممَّا جعله كتاباً مميزاً، ومَطْلَباً بين كُتُبِ النَّقد المُعتبَرة والمعتمدة.

٣. مدى أثرُ قول الإمام العقيلي في الحُكمِ على الراوي والروايةِ، واعتماد العلماءِ من بعدِه على قوله.

٤. ضرورةُ معرفةُ استعمال المحدِّثِينَ لمصطلحاتِ الجرح والتعديل، والوقوفُ على مدلولاتها عندهم، واطلاع المتخصصين في الحديث وعلومه عليها.

أهدافُ البحث:

١ .جمعُ الروايات التي أعلَّ الإمامُ العُقيليُّ -رحمه الله تعالى- متنَهَا في كتابِه» الضعفاء الكبير»، ثُمَّ جمعُ أقوالِ العلماء فيها، ثُمَّ معرفة هل وافق قول الإمام أقوال أئمة هذا الشأن أم خالفهم؟

٢. إظهارُ منزلةُ ومكانةُ الإمامُ العُقيليُّ -رحمه الله تعالى- بينَ النُّقادِ من خلالِ أقواله وأحكامَهُ.

٣. تحريرُ درجةِ الروايات التي أعلَّ متنها الإمام العقيلي «رحمه الله تعالى»

أَسْئِلَةُ البَحْث:

ينبئُ هذا البحثُ على مجموعة من الأسئلةِ، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. كمْ بلغَ عددُ الأحاديثِ التي حَكَمَ الإمامُ العُقيليُّ -رحمه الله تعالى- عليها؟

٢. هَلْ وافقَ قولُ الإمامُ العُقيليُّ -رحمه الله تعالى- في ذلكَ أقوالَ أئِمَةِ وعلماء الجرح والتعديل أم خالفهم وانفرد بهذا الحكم دون غيره؟

حُدُودُ البَحْثِ:

اقتصرتْ دارستي في هذا البحث على جَمْعِ الرواياتِ التي أعلَّ متنَهَا الإمامُ العقيليُّ -رحمه الله تعالى- في كتابه «الضعفاء الكبير» ثُمَّ دراستها دراسةً مستفيضةً.

مُشْكِلَةُ البَحْث:

لا يخفى أنَّ لكلِّ عملٍ صعوبات، خصوصا عندما يكون هذا العمل خاصاً بالحديث النبويِّ وعلومه؛ لشرف انتسابه، وتكمُنُ صعوبةُ هذا البحث في الجمْعِ والإحاطة بكلِّ الطُّرُقِ، ما استوجبَ مضاعفةَ الجهد لذلك.

الدِّرَاسَاتُ السابِقَةُ:

بعدَ البحثِ في المكتباتِ، وعلى الشبكةِ العنكبوتية، وسؤال أهل الاختصاص لمْ أقفْ - في حدود علمي - على بحثٍ في الروايات التي أعلَّ متنَها الإمامُ العُقيليُّ «رحمه الله تعالى» في الضعفاء الكبير.

المنهجُ المُتَّبَعُ في البَحْثِ:

حسبَ مقتضيات البحث العلميِّ، اتَّبَعْتُ المنهج الاستقرائيِّ، فَقُمْتُ باستقراء مواطنَ إعلالِ الإمام العُقيليِّ «رحمه الله تعالى» لمتن الروايات في كتابه (الضعفاء الكبير)، ثُمَّ بعدها تتبَّعْتُ طُرُقَ الروايَةِ من مضانِّهَا الأصليَّة، ثُمَّ دراستها، وبعدها جمعتُ أقوالَ علماءِ الجرح والتعديل في الروية التي أعلَّ مَتْنَهَا الإمامُ العُقيليُّ «رحمه الله تعالى» من كتب الرجال المتنوِّعَةِ، وأيضاً ما وَقَفْتُ عليه من أقوالٍ لهم في كُتُبِ العِلَلِ والمتون، ثُمَّ المنهج التحليليِّ النَّقديِّ، ثُمَّ الوصولُ إلى معرفةِ حال الرواية.

خِطَّةُ البَحْثِ:

اشتملَ البحثُ على مُقَدِّمَةٍ، ذكرتُ فيها أسبابَ اختيار الموضوع، وأهميته، وأهدافه، وحدوده، ومشكلته، والدراسات السابقة، والمنهج المتَّبَعُ فيه، فانتظمَ البحثُ في سبعةِ مباحث، وكلُّ مبحثٍ فيهِ أربعة مطالب، المطلبُ الأول: لذكر لفظ الرواية، والمطلبُ الثاني: لتخريج الرواية، والمطلب الثالث: لدراسة الرواية، والمطلب الرابع: للترجيح، ثُمَّ الخاتمة ذكرتُ فيها النتائجَ والتوصيات، ثُمَّ قائمةٍ بالمصادرِ والمراجع.

المبحثُ الأولُ:

المطلبُ الأول:

حديث «اشربوا فيما بدا لكم ولا تسكروا»

قالَ العُقيليُّ «رحمه الله تعالى»: «حدَّثَنَا بهِ عبد الله بن أَحمد بن حنبل قال: حدَّثَنَا محمد بن جعفر الْوَرْكَانِيُّ قال: حدَّثَنا أَيوب بن جابر، عن سمَّاك، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن بريدة، عن أَبيه قال: قال النبيُّ «صلى الله عليه وسلم»: «اشْرَبُوا فِيمَا بَدَا لَكُمْ وَلَا تَسْكَرُوا» قال: لَمْ يتابعْهُ عليه أَحدٌ ولا أَصلَ له من حديثِ سمَّاك ولا يَصِحُّ في هذا المتن شيء»[1]

المطلب الثاني: تخريج الرواية:

أخرجه الطيالسيُّ من طريق «أُبَي الأحوص سلام عن سماك [2]، والعُقيليُّ أخرجه من

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي: ١/ ١١٤.

(٢) مسند الطيالسي: ٢/ ٧١٠ الرقم (١٤٦٦).

نفس طريق الإمام أحمد[١]، والنسائي[٢]، والطحاوي[٣]، والطبراني[٤]، والدارقطني»[٥].

وأخرجه ابن أبي شيبة من طريقين الأول [٦]من طريق «عبد الرحيم بن سليمان، عن يحيى بن الحارث التيمي، عن يحيى بن غسان التيمي، عن ابن رسيم، وكان، رجلا من أَهل هجر وكان فقيها، حدَّثَ عن أبيه»، ومن الطريقِ نفسِهِ أخرجَهُ الإمامُ أحمد[٧].

والثاني: أخرجه من طريق «عبد الرحيم بن سليمان، عن يحيى بن الحارث التيمي، عن عمرو بن عامر، عن أَنس وبه»[٨]، وبه أخرجه أبو يعلى» [٩].

وأخرجَهُ الدارقطنيِّ أيضاً من حديث ابن مسعود «رضي الله عنه» من طريق «حمَّاد بن زيد، نا فرقَد السبخيِّ، حدَّثَنِي جابر بن يزيد، عن مسروقٍ وبه»[١٠].

(١) مسند الإمام أحمد، حديث بريدة الاسلمي: ٣٨ / ١٢٤ الرقم (٢٣٠١٧) بنحوه.
(٢) المجتبى للنسائي:٨/ ٣١٩ الرقم (٥٦٧٧)، وبرقم (٥٦٧٩) عن أبي عوانة، عن سماك، عن قرصافة، امرأة منهم، عن عائشةَ (رضي الله عنها) موقوفا،: قال أَبو عبد الرحمن: «هذا أيضا غير ثابت وقرصافة هذه لا ندري من هي، المشهور عن عائشة خلاف ما روت عنها قرصافة « «اشْرَبُوا، وَلَا تَسْكَرُوا»، والكبرى: / ١٠٥ الرقم (٥١٦٧)، وبرقم (٥١٦٩) عن السيدة عائشة موقوفا.
(٣) شرح معاني الأثار: ٤/ ٢٢٨ الرقم (٦٥٤١) بنحوه.
(٤) المعجم الأوسط للطبراني: ٣/ ٢١٩ الرقم (٢٩٦٦) بنحوه، والمعجم الكبير: ٢٢/ ١٩٨ الرقم (٥٢٢) بنحوه.
(٥) سنن الدارقطني: ٥/ ٤٤٦ الرقم (٤٦٧٦) بنحوه..
(٦) مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٨٦ الرقم (٢٣٩٤٦).
(٧) مسند الإمام أحمد، حديث ابن الرسيم عن أبيه: ٢٥/ ٢٩٦ الرقم (١٥٩٤٨).
(٨) مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٨٥ الرقم (٢٣٩٤١) بنحوه.
(٩) مسند أبي يعلى: ٦/ ٣٧١ الرقم (٣٧٠٥).
(١٠) سنن الدارقطني: ٥/ ٤٦٧ الرقم (٤٦٧٩).

المطلب الثالث: دراسة الرواية:

قَالَ العُقيليُّ: «لمْ يتابعْهُ عليه أَحدٌ ولَا أَصلَ لَهُ من حديثِ سمَّاك، ولا يَصِحُّ في هذا المتنِ شيءٌ»(١).

أَمَّا طريق العُقيليّ ففيه «أيوبُ بن جابر اليماميّ»، قال العُقَيليُّ عن ابن معين ليس بشيء»(٢).

وأمَّا طريق «أُبَيّ الأحوص سلَّام» فقد ذهبَ جمعٌ من علماءِ الجرح والتعديل أنَّ أبا الأحوص وَهِمَ فيه وصَحَّفَ وسأذكر أقوالهم فيه:

قال أَبو زرعة: «فوَهِمَ أَبو الأَحوص، فقال: عن سمَّاكٍ، عن القاسم، عن أَبيه، عن أَبي بردة: قَلَبَ مِنَ الإسنادِ موضعاً، وصَحَّفَ في موضعٍ، أَمَّا القلبُ: فقوله عن أَبي بردة، أراد: عن ابن بريدة، ثُمَّ احتاج أَنْ يقولَ: ابن بريدة، عن أَبيه «رضي الله عنه» فَقَلَبَ الإسناد بأَسرِه، وأَفحَشَ في الخطأِ، وأَفْحَشَ من ذلك، وأَشْنَعَ تَصْحِيفَهُ في متنه: «اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ وَلا تَسْكَرُوا» وفي حديث بعضهم قال: «وَاجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ، وَلَمْ يَقُلْ أحدٌ مِنْهُمْ: وَلا تَسْكَرُوا»(٣).

وذهبَ ابن الأثرم إلى نفي وجود وصَحَّةِ هذا المتن فقال: «ثُمَّ روى قومٌ يستحِلُّون بعض ما حرَّمَ اللهُ عزَّ وجلَّ أحاديثَ لا أُصولَ لها، فمنها حديثٌ رواه أبو الأحوص عن سمَّاكٍ عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بردة بن نيار، وهذا حديثٌ له عِلَلٌ بيِّنَةٌ، وَقَدْ طَعَنَ فيه أهلُ العلمِ قديماً، فبلغني أنَّ شُعبَةَ طعن فيه.....»(٤).

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي: ١/ ١١٤ الترجمة (١٣٢).

(٢) يُنظر: المصدر نفسه.

(٣) العلل لابن أبي حاتم: ٤/ ٤٣٨ الرقم (١٥٤٩).

(٤) ناسخ الحديث ومنسوخه للاثرم: ٢٠٧.

وقال النسائيُّ بعد تخريجه: «وهذا حديثٌ مُنكرٌ غلَّطَ فيه أَبو الأحوص سلَّام بن سليم، لا نعلم أنَّ أَحداً تابعه عليه من أَصحاب سمَّاك بن حرب، وسمَّاك ليس بالقويِّ، وكان يقبل التلقين»، قال أَحمد بن حنبل: «كان أَبو الأحوص يخطِئُ في هذا الحديث»، خالفه شريك في إسناده وفي لفظه» [١].

وعندما سُئِلَ الدارقطنيّ عنه ذكر أنَّ أبا الأحوص وهم في سنده ومتنه فقال: « ووهم فيه على أَبي الْأَحوص، ووهم فيه أَبو الْأَحوص على سمَّاك أَيضا»[٢].

وأيضاً أخرجه البيهقيُّ[٣] وأورد كلامَ النسائي فيه بأَنَّهُ مُنكَرٌ، ونقلَ إجماع أئمة هذا الشأن على أنَّ أبا الأحوص وهم في اسناده ومتنه[٤].

وأخرجه ابن خرَّاطٍ [٥]، وذكرا بعد تخريجه كلام الإمام النسائيّ فيه بأَنَّهُ منكرٌ».

وأمَّا طريقا ابن أبي شيبة أيضا ضعيف، ففي الطريقين يحيى بن عبد الله قد ضَعَّفَهُ الجمهور، وابن الرسيم مجهولٌ، وقد أورده الهيثميُّ ثُمَّ قال: «وقال: وفيه يحيى بن عبد الله الجابر، وهو ضعيف عند الجمهور، ووثّقه أحمد، وابن الرَّسيم لم أعرفه» [٦].

وأمَّا طريق الدارقطنيّ فيه فرقد، وجابر وقد نصَّ الدارقطنيّ بعد تخريجه أنَّهما ضعيفان والحديث لا يصحُّ إذ قال: «ضعيفان، ولا يصح».[٧]

---

(١) المجتبى للنسائي:٨/ ٣١٩ الرقم (٥٦٧٧).
(٢) العلل للدارقطني: ٦/ ٢٦ الرقم (٩٥٥).
(٣) معرفة السنن والآثار للبيهقي: ٨/ ٥١٧الرقم(١٧٤٠٨).
(٤) السنن الصغير للبيهقي: ٢/ ٣٣٥ الرقم (٢٦٨٧).
(٥) الاحكام الوسطى لابن الخراط: ٤/ ١٦٧.
(٦) مجمع الزوائد للهيثمي:٥/ ٦٣.
(٧) سنن الدارقطني: ٥/ ٤٦٧ الرقم (٤٦٧٩).

المطلب الرابع: الترجيحُ:

بعدَ جمعِ طُرُق الرواية ودراستها وعرض أقوال العلماء فيه، تبيَّنَ موافقة قول الإمام العُقيليُّ لباقي أئمة هذا الشأن.

المبحث الثاني:

المطلب الأول: حديث «الهدية إذا أُهديت إلى الرجل، وعنده جلسا»

قال العُقيليُّ «رحمه الله تعالى»: «حدَّثَنَا يحيى بن عثمان قال: حدَّثنا بكَّار بن محمد بن شعيرة بن دخان قال: حدَّثَنَا الوضَّاح بن خيثمة قال: حدَّثنا هشام بن عروة، عن أَبيه، عن عائشة قالتْ: «أُهْدِيَ لِرَسُولِ اللَّهِ «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» هَدِيَّةٌ، وَعِنْدَهُ أَرْبَعَةُ نَفَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِجُلَسَائِهِ: «أَنْتُمْ شُرَكَائِي فِيهَا، إِنَّ الْهَدِيَّةَ إِذَا أُهْدِيَتْ إِلَى الرَّجُلِ، وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ، فَهُمْ شُرَكَاؤُهُ فِيهَا». ولا يتابَعُ عليه، ولا يَصِحُّ في هذا المتن حديث»[1].

المطلب الثاني: تخريج الرواية:

وأخرجه عبدُ بن حُميد[2] «عن أَبي نُعيم ثنا مَنْدَلٌ عن ابن جُريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس (رضي الله عنهما) مرفوعاً»، ومن الطريق نفسه أخرجه الطبرانيُّ[3]، وأبو

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤/ ٣٢٨.

(٢) المنتخب من مسند عبد بن حُميد: ٢٣٣ الرقم (٧٠٥).

(٣) المعجم الكبير للطبراني: ١١/ ١٠٤ الرقم (١١١٨٣) عن مندل وبه مرفوعا.

أحاديثٌ أعلَّ الإمامُ العُقيليُّ متنَها في كتابِهِ الضعفاءُ الكبير نُعيم[1]، والبيهقيُّ[2]، وابن عساكر[3].

وأخرجه أبو بكر الشافعي[4] من طريق «الحسين بن عبد اللَّه بن يزيد الأزرق، ثنا موسى بن مروان، ثنا يحيى بن سعيد العطار -يعني الحمصي-، عن يحيى بن العلاء، عن طلحة العُقيليّ، عن الحسن بن علي «رضي الله عنه» مرفوعاً، ومن الطريق نفسه أخرجه الطبرانيُّ[1].

وهناك طريقٌ موقوفٌ أخرجه البخاريُّ تعليقا[6]، وأخرجهُ ابن أبي حاتم من طريق «إسحاق بن منصور قال: حدَّثَنَا عبد الرزاق عن محمد بن مُسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، موقوفا»[7]، ومن الطريق نفسه أخرجه البيهقي[8].

(١) حلية الاولياء لأبي نعُيم: ٣/ ٣٥١، قال غريب من حديث عمرو، تفرد به هذيل عن ابن جريج. وروي ذلك من وجه آخر عن عمرو، وفيه نظر، وقال قبلها بصفحة «باب ذكر الخبر الذي روي: «مَنْ أُهْدِيَتْ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ نَاسٌ فَهُمْ شُرَكَاءُ فيها «قال البخاري: لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ» أي المرفوع»

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ٦/ ٣٠٣ الرقم (١٢٠٣٦) وقال: وروي ذلك من وجه آخر عن عمرو، وفيه نظر.

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر: ٦٧/ ١٨١ الرقم (٨٧٩٢).

(٤) الفوائد الشهيرة ب الغيلانيات لأبي بكر الشافعي: ١/ ٦٨٩ الرقم (٩٣٧).

(١) المعجم الكبير للطبراني: ٣/ ٩٣ الرقم (٢٧٦٢) عن «بشر بن معاذ عن يحيى».

(٦) صحيح البخاري: كتاب الهبة وفضلها، باب من أُهدي له هدية وعنده جلساؤه فهو أَحق ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاء:٣/ ١٦٢.

(٧) العلل لابن أبي حاتم: ٥/ ٥٩٩ الرقم (٢٢٠٤).

(٨) السنن الكبرى للبيهقي: ٦/ ٣٠٣ الرقم (١٢٠٣٧).

المطلب الثالث: دراسة الرواية:

قال العُقيليُّ: «ولا يتابع عليه، ولا يصح في هذا المتن حديث»(١).

أمَّا طريق السيدة عائشة «رضي الله عنها» فيه الراوي «وضَّاح» قال العُقيليُّ: «ولا يتابع عليه، ولا يَصِحُّ في هذا المتن حديث»(٢).

وأورده ابن الجوزيّ في كتابه قال: «لا يَصِحُّ» (٣).

ونقل التضعيفُ لهذا المتن عن العُقيليُّ، أبو سعيد القطان (٤)، وابن حجر «رحمه الله تعالى» وأيضا قالا: «بكار مجهول».(٥)

وأمَّا الطريق الثاني المرفوع عن ابن عباس «رضي الله عنهما» أيضا ضعيف كما بيَّنَ ذلك أئمةُ هذا الشأن، فقد ذكر أبو نُعيم بعد إخراجه: «غريبٌ من حديث عمرو، تفرد به هُذيل عن ابن جُريج، ورُوي ذلك من وجه آخر عن عمرو، وفيه نظرٌ» وذكر قول البخاري أنَّه لا يَصِحُّ»(٦).

وأورده ابن الخرَّاط في كتابه، وعزاهُ الى العُقيليُّ وقال: «هذا يرويه مندل بن علي وعبد السلام بن عبد القدوس وهما ضعيفان»(٧).

وقد نَقَلَ جَمْعٌ مِنَ الأئمة قول البخاري بعدم صحَّةِ المرفوع منهم «ابن قدمة

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤/ ٣٢٨.
(٢) المصدر نفسه: ٤/ ٣٢٨ الترجمة (١٩٣٤).
(٣) الموضوعات لابن الجوزي: ٣/ ٩٣.
(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابي الحسن بن القطان: ٣/ ١٧٨.
(٥) تغليق التعليق: ٣/ ٣٦٤، ولسان الميزان لابن حجر: ٢/ ٤٥ الترجمة (١٦٢).
(٦) حلية الاولياء لأبي نعُيم: ٣/ ٣٥١.
(٧) الاحكام الوسطى: ٣/ ٣١٤.

أحاديثٌ أعلَّ الإمامُ العُقيليُّ متنَها في كتابِهِ الضعفاءُ الكبير المقدسيّ[1]، وابن حجر»[2]، وغيرهما.

وأمَّا الطريق الذي أورده أبو بكر الشافعي عن الحسن مرفوعا ذهب الى تضعيفه الهيثميِّ[3]، والبوصيريِّ[4]، وابن حجر[5]، بسبب يحيى بن سعيد العطَّار، قالوا: «ضعيف».

أمَّا الطريق الموقوف فهو أجودُ هذه الطرق كما أشار الى ذلك جمع من الأئمة منهم أبو حاتم عندما سُئِلَ عن الطريق المرفوع سكتَ ثُمَّ قال: «حدَّثنا إسحاق بن منصور قال: حدَّثَنَا عبد الرزاق عن محمد بن مُسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، موقوفاً»[6]. وبقوله حدثنا اشارة الى أنه الطريق المحفوظ.

وذهب أيضا الى القول بصحة الموقوف البيهقي [7]، والبوصيري [8].

وذهب الى ترجيح رواية الموقوف الإمام ابن حجر إذ قال: «واختلف على عبد الرزاق عنه في رفعه ووقفه والمشهور عنه الوقف وهو أَصحُّ الروايتين عنه»[9].

---

(١) المنتخب من علل الخلال: ١/ ٧٤ الرقم (٢٠) وقال: «قال علي بن سعيد: سأَلت أَبا عبد الله عن هذا الحديث؟ فقال: ما أَدري من أَين جاء هذا الحديث؟! وهو عندي منكر..

(٢) تغليق التعليق لابن حجر: ٣/ ٣٦٣. وقال ايضا: ورواه «أَحمد بن يوسف السلمي عن عبد الرزاق عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس» موقوفا وهو أصح، واورده في المطالب العالية: ٧/ ٤٣١ الرقم (١٤٨٦) وقال: «علقه البخاري».

(٣) مجمع الزوائد: ٤/ ١٤٨ الرقم (٦٧٢٩).

(٤) اتحاف الخيرة المهرة: ٣/ ٣٩٩ الرقم (٢٩٧٤).

(٥) فتح الباري لابن حجر: ٥/ ٢٢٧.

(٦) العلل لابن أبي حاتم: الرقم (٢٢٠٤).

(٧) السنن الكبرى للبيهقي: ٦/ ٣٠٣ الرقم (١٢٠٣٧).

(٨) اتحاف الخيرة المهرة للبوصيري: ٣/ ٤٠٠ الرقم (٢٩٧٦).

(٩) فتح الباري لابن حجر: ٥/ ٢٢٧، و تغليق التعليق» (٣/ ٣٦٣).

المطلب الرابع: الترجيح:

بعد جمع طرق الرواية تبين أنَّ لها طرقاً مرفوعةً، وطريقاً موقوفاً، أمَّا الطريق المرفوع فقد أجمعَ الأئمة على عدم صحَّتِه، وهذا لا خلافَ فيه، وأمَّا الطريق الموقوف فقد جوَّدَهُ الأئمة[1] وكما بيَّنته في الدراسة والله أعلم.

المبحث الثالث:

المطلب الأول: حديث «أَنا مدينةُ العلم وعلي بابها»

قال الإمامُ العُقيليُّ « رحمه الله تعالى»: «وهذا الحديثُ حدَّثنا محمد بن هشام قال: حدَّثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد قال: حدَّثنا أَبو مُعاوية، عن الاعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول «الله صلى الله عليه وسلم»: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِها» ولا يَصِحُّ في هذا المتن حديث»[2].

المطلب الثاني: تخريج الرواية:

أخرجَهُ الطبرانيُّ من الطريق نفسِهَا[3]، والحاكم[4].

وأخرجَهُ الإمام الترمذيّ: «مِنْ طريق إسماعيل بن موسى قال: حدَّثَنَا مُحَمَّد بن عمر بن الرُّوميِّ قال: حدَّثنا شريك، عن سَلَمَةَ بن كُهيل، عن سُويد بن غفلة، عن

---

(١) ()الإمام أبو حاتم، والبيهقي، والبوصيري، وابن حجر «رحمهم الله جميعا» .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٣/ ١٤٩.

(٣) المعجم الكبير للطبراني: ١١/ ٦٥ الرقم (١١٠٦١)، بنحوه

(٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم: ٣/ ١٣٧ الرقم (٤٦٣٧) من محمد بن عبد الرحيم الهروي، بالرملة، ثنا أَبو الصلت عبد السلام بن صالح، ثنا أَبو معاوية وبه بلفظ الطبراني. هَذا حديثٌ صحيح الْإِسناد، ولم يخرجاه، قال الذَهبي: بل موضوع، وبرقم (٤٦٣٨) من طريق محمد بن جعفر الْفَيْدِيُّ، ثنا أَبو معاوية وبه وقال: ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثَّوري بإسناد صحيحٍ. قال الذهبي: أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني هذا دجال كذاب.

أحاديثٌ أعلَّ الإمامُ العُقيليُّ متنَها في كتابِه الضعفاءُ الكبير الصُّنَابِحِيِّ، عن علي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»: «أَنَا دَارُ الحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»[1]، ومن الطريق نفسها أخرجه الآجريّ[2]، والقطيعيّ[3]، والأصبهانيّ[4].

وأخرجه ابن المقرئ[5] من طريق «محمد بن عبد الصمد الدقاق البغدادي حدَّثنا أَحمد بن عبد اللَّه أَبو جعفر المكتب، حدَّثنا عبد الزاق، أَخبرنا سفيان الثّوري، عن عبد اللَّه بن عثمان بن خُثيم، عن عبد الرحمن بن بهمان قال: سمعتُ جابر بن عبد اللَّه قال: سمعتُ رسول اللَّه «صلى الله عليه وسلم» يوم الحديبية وهو آخذٌ بيد عليٍّ عليه السلام وهو يقول: «هذا أَميرُ البررة وقاتل الفَجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، يمد بها صوته، أَنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أَراد العلم فليأْت الباب»، ومن الطريق نفسها أخرجه الحاكم[6]، وابن المغازلي[7].

المطلب الثالث: دراسة الرواية:

قال الإمام العقيلي: «ولا يَصِحُّ في هذا المتن حديث»[8].

---

(١) سنن الترمذي: أبواب المناقب، باب مناقب علي بن أَبي طالب (رضي الله عنه)، يقال وله كنيتان: أَبو تُراب، وأبو الحسن: ٦/ ٨٢ الرقم (٣٧٢٣)، وقال: «هذا حديثٌ غريب منكر وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه عن الصُّنَابِحِيِّ ولا نعرف هذا الحديث عن أَحد من الثقات غير شريك. وفي الباب عن ابن عباس».

(٢) الشريعة للأجري: ٤/ ٢٠٦٩ الرقم (١٥٥٠) نحوه.

(٣) جزء الالف دينار للقطيعي: ٣٣٣الرقم (٢١٦).

(٤) حلية الاولياء للاصبهاني: ١/ ٦٤ من طريق عبد الحميد بن بحرٍ، ثنا شريك.

(٥) معجم ابن المقرئ: ٨٤ الرقم (١٧٥) «

(٦) المستدرك على الصحيحين للحاكم: ٣/ ١٣٧ الرقم (٤٦٣٩).

(٧) «مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»رضي الله عنه» لابن المغازلي: ١٣٥ الرقم (١٢٠).

(٨) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٣/ ١٤٩.

أَمَّا طريق العُقيليِّ فيه «عمر بن اسماعيل بن مجالد «قال ابن معين «كذَّابٌ»[1]، وقال النسائيُّ: «ليس بثقة كذاب»[2]، وذكر العُقيليُّ في ترجمته تضعيفٌ، وقَدَحَ ابن معين فيه فقال: ...»وكنتُ أَرى ابنَهُ هذا عمر بن إِسماعيل شُوَيْطِرًا، ليس بشيءٍ، كذَّاب، رجل سوءٍ خبيثٍ.

حدَّثنا عن أَبي معاوية بحديثٍ ليس له أَصلٌ، عن الأعمش....»وذكر الحديث[3].

وأَمَّا طريق الطبرانيّ وأحد طُرُقِ الحاكم ففيها «عبد السلام بن صالح الهروي»

قال العُقيليُّ: «كان رافضياً خبيثاً»، وقال ابن أبي حاتم: «سألتُ أَبي عنه فقال: لمْ يكنْ عندي بصدوقٍ، وهو ضعيفٌ ولم يحدِّثْني عنه، وأَمَّا أبو زرعة فأمر أن يضربَ على حديث أبي الصلت وقال: لا أُحَدِّثُ عنه ولا أرضاه»[4]، وقال ابن حبان: « يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل علي وأهل بيته لا يجوز الاحتجاج به إِذا انفرد وهو الذي روى عن أَبي معاوية»[5]، وقال الحاكم بعد تخريجه: «هذا حديثٌ صحيحُ الْإِسناد، ولم يخرجاه» وتعقَّبَهُ الذهبيُّ بقوله: «بل موضوع»[6].

وأَمَّا الطريق الذي أخرجهُ الترمذيُّ، والآجريُّ، والقطيعيُّ فمدار الإسناد كان على «مُحَمَّد بن عمر بن رومي» وقد ضعَّفَهُ جمعٌ من العلماءِ وسأذكر أقوالهم فيه:

---

(١) سؤالات ابن الجنيد: ٢٨٤ الترجمة (٥١).

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي:٨٢ الترجمة (٤٦٦).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي:٣/ ١٤٩ الترجمة (١١٣٤).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٦/ ٤٨ الترجمة (٢٥٧).

(٥) المجروحين لابن حبان: ٢/ ١٥١.

(٦) المستدرك على الصحيحين للحاكم: ٣/ ١٣٧ الرقم (٤٦٣٧).

قال عبد الرحمن: «سألتُ أبى عنه فقال: هو قديم روى عن شريك حديثا منكرا، قلتُ: ما حاله؟ فقال: فيه ضعف»، وأيضاً سأل أبو زرعة عنه فقال: «شيخٌ لينٌ»[١]،

وذكره ابن حبَّان فقال في ترجمته «عمر بن عبد الله» فبيَّنَ الدارقطنيّ[٢]، والذهبيّ[٣] أنَّ ابن حبان وَهِمَ، وإنَّما هو مُحَمَّد، أمَّا عمر فهو أبوه وهو «ثقة»، قال ابن حبَّان فيه: «شيخ يروي عن شريك يقلب الأَخبار ويأتي عن الثقات بما ليس من أَحاديثهم لا يجوز الاحتجاج به بحال...»وذكر الرواية وقال بأنَّه قلبها[٤]، وقال الذهبيُّ: «واه»[٥].

وأمَّا طريق الاصبهاني ففيه «عبد الحميد بن بحر» قال ابن حبان فيه: «يروي عن مالك وشريك والكوفيين ممَّا ليس من أَحاديثِهم كان يسرقُ الحديث لا يحل الاحتجاج به بحال» [٦]، وقال ابن عدي بعد إنْ أوردَ له روايات: «ولعبد الحميد هذا غير حديث مُنكَر رواه وسرقه من قومٍ ثقات» [٧].

وأمَّا طريق ابن المقرئ والطريق الثاني عند الحاكم، وابن المغازليِّ ففيه «أحمد بن عبد الله» قال ابن حبان فيه: «يروي عن عبد الرزاق والثقات الأوابد والطامات روى عن عبد الرزاق عن الثوري....»[٨]، وقال ابن عدي: «كان بسر من رأى يضع

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٨/ ٢٢ الترجمة (٩٤).
(٢) تعليقات الدارقطني على المجروحين: ١٧٩.
(٣) ميزان الاعتدال للذهبي: ٣/ ٢١٢ الترجمة (٦١٥٩).
(٤) المجروحين لابن حبان:٢/ ٩٤.
(٥) المغني في الضعفاء للذهبي: ٢/ ٤٧٠ الترجمة (٤٥٠٣).
(٦) المجروحين لابن حبان: ٢/ ١٤٢.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: ٧/ ١١ الترجمة (١٤٧٢).
(٨) المصدر نفسه:١/ ١٥٢.

الحديث»[1]، وقال الذهبيُّ: «كذاب»[2].

وأمَّا الطريق الثالث للحاكم ففيه «محمد بن أحمد»، قال الذهبي في ترجمته: «قال ابن أبي الفوارس: ... إنَّهُ كان فيه لينٌ»[3].

بعد دراسةِ طُرُقِ هذه الرواية تبيَّنَ أنَّ جميعها لا يخلو من الضَعفِ، وسأذكر أقوال أئمة هذا الشأن في الرواية:

قال ابن معين: «وهذا حديثٌ كَذِبٌ، ليس له أصلٌ»[4]، ونَقَلَ هذا القول عن ابن معين الإمام أحمد»[5].

وأورد الترمذيُّ هذه الرواية[6] وقال: «وسأَلتُ[7] محمداً عن حديث محمد بن عمر بن الروميِّ ....وذكرهُ كاملاً، ثُمَّ قال: «سألتُ محمداً عنه فلم يعرفه، وأَنكَرَ هذا الحديث.

قال أَبو عيسى: لم يُروَ عن أَحدٍ من الثّقات من أَصحاب شريك، ولا نعرفُ هذا من حديث سلمة بن كُهيل من غير حديث شريك.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «وهو حديثٌ ليس له أصلٌ»[8]، وقال ابن حبَّان -بعد أنْ تَرجَمَ للراوي «عمر بن عبد الله الرومي»، وأورد هذا اللفظ-: «وهذا خبرٌ لا أصلَ لهُ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، ولا شريكٌ حدَّثَ به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا

(١) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي:١/ ٣١٦ الترجمة (٣٢).
(٢) المغني في الضعفاء للذهبي: ١/ ٤٣ الترجمة (٣٢٧).
(٣) لسان الميزان للذهبي: ٥/ ٤٩ الترجمة (١٦٦).
(٤) سؤالات ابن الجنيد: ٢٨٤،
(٥) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد:٣/ ٩ الرقم (٣٩٠٦).
(٦) العلل الكبير للترمذي: ٣٧٤ الرقم (٦٩٩).
(٧) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٣/ ٧٠ الترجمة (١٠٣٦).
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٦/ ٩٩.

أحاديثٌ أعلَّ الإمامُ العُقيليُّ متنَها في كتابِه الضعفاءُ الكبير الصُّنَابِحيّ أَسنده، ولعلَّ هذا الشيخ بلغه حديث أَبي الصلت عن أَبي معاوية فحفظه، ثُمَّ أَقلبه على شريك وحدث بهذا الإسناد»[1].

وقال ابن عدي بعد إن ذكرَ الرواية: «وهذا حديثٌ منكرٌ موضوعٌ، لا أَعلمُ رواه عن عبد الرزاق إِلَّا أَحمد بن عبد الله المؤدِّب هذا»[2].

وقال ابن شاهين: «وهو حديث ليس له أصل»[3].

وأورده أبو نُعيم ثُمَّ ذكر تصحيح الحاكم السابق في تخريجه ثُمَّ قال: «قلتُ بل موضوع» ...ثم قال: «قال الحاكم وله شاهدٌ بإسنادٍ صحيحٍ... قلت فهذا كذب، وأحمد دجال»[4].

وأورده ابن القيسراني باللفظين، وذكر كلام أبن حبَّان فيه ثُمَّ قال: «وهذا الحديثُ ممَّا ابتكره أَبو الصلت، والكَذَبَة على منواله نسجوا»[5].

وقال البغويُّ بعد إنْ ذكر أورد لفظ: «أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها».

قال محيي السنة: «هذا حديثٌ غريبٌ لا يُعرَفُ عن أحدٍ من الثقات غير شريك، وإسناده مضطرب»[6].

وأورده ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»، وذكر جيع طرقه ثُمَّ بيَّنَ عِلَلَ كلِّ طريقٍ، وإنَّه لا يصحُّ شيء منها، ثُمَّ أوردَ كلامَ العلماءِ، ثُمَّ خَتَم كلامه بقول: «والحديثُ

(١) المجروحين لابن حبان: ٢/ ٩٤.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: ١/ ٣١٦.
(٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: ١٢٣.
(٤) أحاديث مسندة في أبواب القضاء لابي نُعيم: ٢ الرقم (٤).
(٥) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني: ١٣٦ الرقم (٣٢٠).
(٦) مصابيح السنة للبغوي: ١/ ٨٠ الرقم (١٨).

لا أصلَ له»[1].

وقال النوويُّ بعد إنْ أورده باللفظين: «فحديثٌ باطلٌ»[2]، وقال الذهبيُّ: « قال: صحيح. قلتُ: بل موضوعٌ، قال: وأبو الصلت المذكور في إسناده ثقةٌ مأمونٌ. قلت: لا والله، لا ثقة، ولا مأمون» [3].

وأورده العلائيّ وذكر كلام ابن الجوزي فيه ثُمَّ قال: «وعندي في ذلك نظر» بالتوقف في الحكم عليه بذلك، فقال: وعندي فيه نظر، ثُمَّ بيَّنَ ما يشهد لكون أبي معاوية راوي حديث ابن عباس حدث به، فزال المحذور ممَّنْ هو دونه، قال: وأبو معاوية ثقةٌ حافظٌ محتجٌ بأفراده كابن عيينة وغيره، فمن حكم على الحديث مع ذلك بالكذب، فقد أخطأ، قال: وليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول، بل هو كحديث: أرحم أمتي بأمتي»[4] .

وأورده ابن حجر في ترجمة «محمد بن جعفر «ثُمَّ ذكر قول مطين فيه أَنَّهُ موضوعٌ ثم قال: «وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم أقل أحوالها أنْ يكونَ للحديث أصلٌ فلا ينبغي أنْ يطلق القول عليه بالوضع»[5].

وأورده السيوطي في الدرر المنتثرة وذكر كلام العلماء الذين قالوا لا أصل له ثُمَّ قال: «وقال الحافظ أبو سعيد العلائي: الصواب أَنَّهُ حسنٌ باعتبار طُرقه لا صحيح ولا ضعيف، فضلًا عن أنْ يكون موضوعاً». قلتُ: وكذا قال شيخ الإسلام ابن

(١) الموضوعات لابن الجوزي:١/ ٣٥٥-٣٥٦.
(٢) الاسماء واللغات للنووي: ١/ ٣٤٨.
(٣) مختصر تلخيص الذهبي: ٣/ ١٣٧٠ الرقم (٥٥٢).
(٤) «النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح للعلائي»: ٥٢ الرقم (١٨).
(٥) لسان الميزان لابن حجر: ٢/ ١٢٣.

أحاديثٌ أعلَّ الإمامُ العُقيليُّ متنَها في كتابِهِ الضعفاءُ الكبير

حجر في فتوى له: «وقد بسطتُ كلام العلائيّ وابن حجر في التعقبات التي لي على الموضوعات»[1]

وقال العجلونيُّ: «هذا حديثٌ مضطربٌ»[2].

المطلب الرابع: الترجيح

بعد دراسة طرقه وإيراد أقوال أهل الشأن فيه تبيَّنَ أنَّ جُلَّ الأئمةِ المتقدمين ذهبوا الى أنَّ الحديثَ لا أصل له، وذهب العلائي وابن حجر الى تحسينه، ولعلَّ تحسين الإمامين له راجعٌ الى قول ابن حبان فيه: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد فهذا القيد قوله «إذا انفرد» استدعى الإمامين الى القول بتحسين الحديث وبخاصَّةٍ أنَّه تابعه غيره كما في التخريج لكن يبقى هذا المتابع هل هو ممَّن تقبل متابعته؟ فمُحمَّد بن جعفر الفيديَ تابع أبا الصلت لكن ضعَّفَهُ أئمة النقد قال الذهبي وابن حجر «فيه جهالة»[3]

المبحث الرابع

المطلبُ الأول: حديث «إنَّ السؤّال لو صدقوا ما أَفلح من ردهم»

قال العُقيليُّ «رحمه الله تعالى»: «حدَّثنا مُحَمَّد بن «العباس المؤدب قال: حدَّثنا سُريح بن النعمان قال: حدَّثنا عبد اللَّه بن عبد الملك بن كرز بن جابر، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللّه «صلى الله عليه وسلم»: «إِنَّ السُّؤَّالَ لَوْ صَدَقُوا مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ» قال أَبو جعفر: «لا يتابع عليه من جهة تثبت، وفيه رواية من غير

(١) الدرر المنتثرة للسيوطي: ٥٧ الرقم (٣٨).

(٢) كشف الخفاء للعجلوني:١/ ٢٠٣ (٦١٨).

(٣) () ميزان الاعتدال للذهبي: ١/ ٤١٥ الترجمة (١٥٢٥)، ولسان الميزان لابن حجر: ٢/ ١٢٢ الترجمة (٥١٣).

هذا الوجه بإسناد ليِّنٍ»[1].

المطلب الثاني: تخريج الرواية:

أخرجه من الطريق نفسها الدينوريّ[2]، والقضاعيّ[3]، والبيهقيّ[4].

وأخرجه العُقيليُّ: «من طريقِ أَحمد بن الخليل الجريري قال: حدَّثنا أَحمد بن هانئ اضبعي قال: حدَّثنا عبد الأعلى بن حسين بن ذكوان المعلم، عن أَبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أَبيه، عن جده قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: «لَوْ صَدَقَ الْمَسَاكِينُ مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ» ولا يَصِحُّ في هذا البابِ شيءٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم»[5].

وأخرجه العُقيليُّ أيضا: عن «عبد الله بن محمد بن عيسى المقرئ قال: حدَّثنا حجَّاج بن يوسف بن قتيبة قال: حدَّثنا بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أَنس بن مالك أَنَّ رسول الله «صلى الله عليه وسلم» قال: «لَوْلَا أَنَّ السُّؤَّالَ يَكْذِبُونَ مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ»[6].

وأخرجه الطبراني من طريق «مُحَمَّد بن يحيى بن سهل بن محمد العسكري، ثنا سهل بن عثمان، ثنا عبد الله بن مسعرٍ، عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أَبي امامةَ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو أَنَّ الْمَسَاكِينَ صَدَقُوا مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ»[7]،

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي:٢/ ٢٧٥..
(٢) المجالسة وجواهر العلم للدينوري: ٦/ ١٤٠ الرقم (٢٤٧١) بنحوه.
(٣) مسند الشهاب للقضاعي:٢/ ٣١١ الرقم (١٤٢٨) بنحوه.
(٤) شعب الايمان للبيهقي: ٥/ ٨٠ الرقم (٣١٢٦) نحوه.
(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي:٣/ ٥٩.
(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي: ١/ ١٤١.
(٧) المعجم الكبير للطبراني: ٨/ ٢٤٧الرقم (٧٩٦٨).

ومن الطريق نفسها أخرجه أبن حيان[1] .

المطلب الثالث: دراسة الرواية

أمَّا الطريق الأول الذي أخرجه العُقيليُّ، والدينوريُّ، والقضاعيُّ، والبيهقيُّ، كان مدار الإسناد فيه على «عبد الله بن عبد الملك بن كرز» قال ابن حبَّان فيه: «يروي عن يزيد بن رومان وأهل المدنية العجائب لا يشبه حديثه حديث الثقات»[2] ثُمَّ أورد حديثه الذي هو قيد الدراسة. وقَال العُقيليُّ: «منكر الحديث»[3]، وقال الذهبيُّ: «منكر الحديث»[4].

أمَّا طريقُ اللفظ الثاني الذي أورده العقيلي: ففيه «عبد الْأَعلى بن الحسين بن ذكوان المعلم» قال العُقيليُّ «منكر الحديث حديثه غير محفوظ» وذكره ابن الجوزي[5]، والذهبي[6]، ونقلا فيه قول العُقيليُّ».

أمَّا الطريق الثالث للعُقيليُّ: ففيه: بشر بن الحسين قال البخاريُّ: «فيه نظر»[7]، وقال ابن حبَّان في ترجمته: «يروي عن الزبير عن أنس أحاديث موضوعة»[8]. وأورده السيوطي وقال: «قال البخاريُّ: فيه نظرٌ والله أَعلم»[9].

---

(١) جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني:١٦٥ الرقم (٨٤) من طريق عبد الله بن مسعر بن كدامٍ، عن جعفر بن الزبير.

(٢) المجروحين لابن حبان: ٢/ ١٧.

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي:٢/ ٢٧٥.

(٤) ديوان الضعفاء للذهبي: ٢٢١ الرقم (٢٢٣٣).

(٥) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي:٢/ ٨١ الترجمة (١٨٠٦).

(٦) لسان الميزان للذهبي: ٢/ ٥٣٠ الترجمة (٤٧٢٣).

(٧) التاريخ الكبير للبخاري: ٢/ ٤٢١ الترجمة (١٧٢٠).

(٨) المجروحين لابن حبان: ١/ ١٩٠.

(٩) اللآلئ المصنوعة للسيوطي:٢/ ٦٣.

أمَّا طريق الطبراني وابن حيان، ففيه «جعفر بن الزبير» قال ابن معين: «ليس بثقةٍ»[١]، وقال ابن المديني: «لا يكتب حديثه ضعيفا لا يُسَوّي شيئا»[٢]، وقال البخاريُّ: «تركوه»[٣].

بعد دراسة جميع الطُرُق وتبيَّنَ حالها سأذكرُ أقوالَ العلماء في هذه الرواية:

قال العُقيليُّ: «لا يَصِحُّ في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء»[٤].

وقال ابن أبي حاتم: سُئِلَ أُبَي عن بشر بن حسين الأصبهاني فقال: «لا أعرفُهُ.... ثُمَّ ذكروا له روايته عن الزبير عن أنس فقال: هي أحاديثٌ موضوعةٌ ...»[٥]

وقال ابن حبَّانٍ في ترجمة «بشر بن الحسين»: «يروي عن الزبير بن عدي بنسخة موضوعة ما لكثير حديث منها أصل يرويها عن الزبير عن أَنَس...»[٦]

وارود ابن الجوزي هذه الرواية والفاظها وجميع طرقها في كتابه، ثم بين علل كل طريق وأنه لا يصح منها شيئ[٧]، واورد الصنعاني اللفظين في كتابه الموضوعات».[٨]

وأورد الهيثمي اللفظ الثاني ثُمَّ قال: «رواه كلَّهُ الطّبراني في الكبير، وفيه جعفر بن الزبير، وهو ضعيفٌ»[٩].

---

(١) تاريخ ابن معين: ٤/ ٣٠٩ الترجمة (٤٥٣١).
(٢) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني:١٥٦ الترجمة (٢١٩).
(٣) التاريخ الكبير للبخاري:٢/ ٦٨٤ الترجمة (٢١٤٧).
(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٣/ ٥٩.
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢/ ٣٥٥ الترجمة (١٣٥٠).
(٦) المجروحين لابن حبان: ١/ ١٩٠.
(٧) الموضوعات لابن الجوزي: ٢/ ١٥٥.
(٨) الموضوعات للصنعاني:٥٥.
(٩) مجمع الزوائد للهيثمي: ٣/ ١٠٢ الرقم (٤٥٦٦).

وكذلك أوردها السخاوي وذكر أنَّ ابن المدائني أدرجَهُ في خمسةِ أحاديثٍ قال: «إنَّهُ لا أصلَ لها»[1].

وأورد السيوطيُّ[2] اللفظين ثُمَّ ذكر تضعيفَ العُقيليِّ لها وإنَّ لها شواهدَ تقويِّهَا، لكن الإمام الكناني ذكر كلام السيوطيِّ ثُمَّ قال: «لا يصلُحَان شاهدا»... وقال: «ولا يَصِحُّ في هذا الباب شيءٌ»[3].

المطلب الرابع: الترجيح

بعدَ جمعِ الطُرُقِ ودراستها، وإيراد أقول أئمة هذا الشأن فيه تبيَّنَ موافقةُ قول الإمام العُقيليُّ لأقوال أهل الشأنِ والله أعلم .

المبحث الخامس:

المطلب الأول: حديث «مَنْ تعلَّمَ علمًا ممَّا يبتغى به وجه»

قال العُقيليُّ «رحمه الله تعالى»: «حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا «سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي طُوَالَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ» يَعْنِي رِيحَهَا. الرِّوَايَةُ فِي هَذَا الْبَابِ لَيِّنَةٌ»[4] .

(١) المقاصد الحسنة: ٥٤٧ الرقم(٨٩٢).
(٢) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي:٢/ ٦٣.
(٣) ينظر: تنزيه الشريعة المرفوعة للكناني:٢/ ١٣٢ الرقم (١٧).
(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٣/ ٤٦٦.

المطلب الثاني: تخريجُ الرواية

أخرجها من الطريق نفسهُ أبو داود[١]، وابن ماجه[٢]، وابن أبي شيبة [٣]، وأحمد[٤]، وابن حبَّان[٥]، وابن المقرئ[٦]، والحاكم[٧]، والبيهقيُّ[٨]، وابن عبد البر[٩].

المطلب الثالث: دراسةُ الرواية

مدار الإسناد على فليح وقد تفرَّدَ به: قال ابن معين[١٠]، وابن المديني[١١]، «ضعيف»، وقال النسائيُّ: «ليسَ بالقوي،»[١٢]، وقال: «ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سُهيل بن أبي صالح في كتابه، وأَخرج عن ابن بُكير وأبي اليمان وفُلَيح بن سليمان، لا أَعرف له وجها، ولا أَعرف له فيه عذرا[١٣]، وسئل أبو القاسم البلخي عنه «فلم يقوّى أمره، وقال مرة: ليس بشيء»[١٤]، وذكر العُقيليُّ في ترجمته: أنَّ ابن معين قال: «ثلاثة

(١) سنن أبي داود: كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير الله تعالى: ٣/ ٣٢٣ الرقم (٣٦٦٤).
(٢) سنن ابن ماجه: باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب الانتفاع بالعلم والعمل به: ١/ ١٦٩ الرقم (٢٥٢).
(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٢٨٥ الرقم (٢٦١٢٧).
(٤) مسند الإمام أحمد: مسند أبي هريرة (رضي الله عنه): ١٤/ ١٦٩ الرقم (٨٤٥٧).
(٥) صحيح ابن حبان: ١/ ٢٧٩ الرقم (٧٨).
(٦) معجم ابن المقرئ: ٤٩ الرقم (٥٦).
(٧) المستدرك على الصحيحين للحاكم: ١/ ١٦٠ الرقم (٢٨٨).
(٨) المدخل الى السنن الكبرى للبيهقي: ٣١١ الرقم (٤٧٧).
(٩) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: ١/ ٦٥٨ الرقم (١١٤٣).
(١٠) تاريخ يحيى بن معين: ١/ ٦٩.
(١١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: ١١٧ الترجمة (١٣٧).
(١٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٨٧ الترجمة (٤٨٦).
(١٣) سؤالات السلمي للدارقطني: (١٨٤).
(١٤) قبول الأخبار ومعرفة الرجال لأبي قاسم البلخي: ٢/ ٣٠٨ الترجمة (٧٠٥).

يُتقى حديثهم وعَدَّ منهم فليح[1]، وقال ابن أبي حاتم: «ليس بالقويِّ»[2]، وذكر ابن عدي في ترجمته أَنَّهُ يروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة أحاديث مستقيمة وغرائب، وقال: «وهو عندي لا بأس به»[3]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[4]، وقال ابن شاهين بعد إنْ ذَكَرَ أقوال ابن معين فيه: «هذا الخلاف يوجب التوقف فيه وهو إلى الثقة أقرب وحديثه جيد قليل المنكر والقول فيه قول يحيى عن نفسه بتوثيقه والله أعلم»[5]، وقال الخليليُّ: «أَخرج أَحاديثه البخاريُّ في الصحيح، وأَكثر عنه، وتكلَّم فيه غير البخاري من الحفاظ»[6].

وقال أبو الحسن ابن القطَّان بعد ما اورد الرواية: «وهو وإنْ كان البخاريُّ قد أخرج له ضعيف، ممَّن عيبَ عليه الْإِخراج عنه، وأراهُ كان حسنَ الرأْي فيه، فإنَّهُ قد تجنَّبَ الداروردييِّ، فلمْ يخرِج عنه إلَّا مقروناً بغيره وهو أثبت عندهم من فليح ...، وقال أَبو داود: «ليس بشيءٍ «روى ذلك عنه الرملي، وقال السَّاجِي: إنَّه يهم، وإنْ كان من أهل الصدق وأضعف ما رمي به ما ذكر عن يحيى بن معين، عن أَبي كَامِل: مظفر بن مدرك قال: كُنَّا نتهمه لِأَنَّه كان يتناول من أَصحاب النبي «صلى اللَّهُ عليه وسلم»[7].

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي:٣/ ٤٦٦ الترجمة (١٥٢٢).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٧/ ٨٥ الترجمة (٤٧٩).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: ٧/ ١٤٤/ ١٥٧٥.
(٤) الثقات لابن حبان: ٧/ ٣٢٤.
(٥) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين: ٨٠ الرقم (٣٥).
(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: ١/ ١٩٣.
(٧) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لأبي الحسن ابن القطان: ٤/ ٣٧.

وقال الذهبيُّ: «لهُ غرائبٌ، قال ابن معين والنسائي: ليس بقويٍّ»[1]، وقال أيضاً: « وحديثه في الأُصول الستة استقلالا، ومتابعة، وغيره أَقوى منه...، وقال أَبو داود: لا يُحْتَجُّ بفليح....، وقال زكريا الساجي: «يهم، وإِن كان من أَهل الصدق».. وقال الساجِي: «أَصعب ما رمي به، ما ذكر عن ابن معين، عن أَبي كامل، قال: كُنَّا نتهمه؛ لأَنَّه كان يتناول من الصحابةِ»...، ومن أَفراده: عن ابن طُوَالَةِ، عن سعيد بن يسار، عن أَبي هريرة وبه..»[2]،

وقال ابن حجر: «صدوقٌ كثيرُ الخطأ» [3]، وترجمَ له بدر الدين العيني وأورد تضعيف ابن معين له [4].

وذكر ابن أبي حاتم: بأَنَّ الطريق المرفوع ذُكِر لأبي زرعة فبيَّن أَنَّ له طريقاً عن زائدة موقوفا»[5] .

المطلب الرابع: الترجيح

بعد جمع الطرقِ ودراستها، وإيراد أقول أئمة هذا الشأن فيه: تبيَّنَ موافقة قول الإمام العُقيليُّ لأقوال أهل الشأن والله أعلم.

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي:١/ ١٦٤ الترجمة (٢٠٩).
(٢) ديوان الضعفاء للذهبي: ٣٢٢الترجمة (٣٣٩٧).
(٣) تقريب التهذيب لابن حجر: ٤٨٨ الترجمة (٥٤٤٣).
(٤) مغاني الأخيار للعيني: ٢/ ٤٥٩ الترجمة (٢١٠٨).
(٥) ينظر: العلل لابن أبي حاتم: ٦/ ٦٣٢ الرقم (٢٨١٩).

المبحث السادس

المطلب الأول: حديث «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي»

قال العُقيليُّ «رحمه الله تعالى»:

«حدَّثنا علي بن الحسن بن أَبي العنبر قال: حدَّثنا عبد اللَّه بن أَيوب المُخَرِّمِيّ قال: حدَّثنا عبد اللّه بن سيف الْأَزْدِيّ قال: حدَّثنا مالك بن مغول، عن عطاء، عن ابن عمر قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وسلم»: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي» وفي النهي عن سبِّ، أَصحاب رسول الله «صلى الله عليه وسلم» أَحاديث ثابتة الْإِسناد من غير هذا الوجه، وأَمَّا اللعنُ فالرواية فيه لينة، وهذا يروى عن عطاء مرسلا»[1].

المطلب الثاني: تخريج الرواية:

وأخرجه من الطريق نفسه البزَّار[2]، والطبراني[3]، وابو القاسم اللالكائي[4].

المطلب الثالث: دراسة الطُرُق

قال العُقيليُّ: وفي النهي عن سبِّ، أَصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أَحاديث ثابتة الْإِسناد من غير هذا الوجه، وأَمَّا اللعن فالرواية فيه ليِّنَةً، وهذا يروى عن عطاء مرسلا[5].

---

(١) الرواية المرسلة أخرجها ابن الجعد في مسنده: ٢٩٦ الرقم (٢٠١٠) عن «عطاء بن أَبي رباح قال قال رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، وابن أبي شيبة في مصنفه: ٦/ ٤٠٥ الرقم (٣٢٤١٩).

(٢) مسند البزار: ١٢/ ١٥٥ الرقم (٥٧٥٣) وقال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد الله إلَّا سيف»

(٣) المعجم الاوسط للطبراني: ٧/ ١١٤ الرقم (٧٠١٥) وقال: «لم يرو هذا الحديث عن مالك بن مغول إلَّا عبد الله بن سيف تفرد به: عبد الحميد بن عصام»، والكبير: ١٢/ ٤٣٤ الرقم (١٣٥٨٨)

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائيً: ٧/ ١٣٢٢الترجمة (٢٣٤٨).

(٥) الرواية المرسلة أخرجها ابن الجعد في مسنده: ٢٩٦ الرقم (٢٠١٠) عن «عطاء بن أَبي رباح قال قال رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، وابن أبي شيبة في مصنفه: ٦/ ٤٠٥ الرقم (٣٢٤١٩).

مدارُ الإسناد للطرق المذكورة على الراوي «عبد الله بن سيف» وهو ضعيف وسأذكر أقوال العلماء فيه:

قال العُقيليُّ: «حديثه غير محفوظ بالرفع، وهو مجهول بالنقل»[١]، وقال «ابن عدي في ترجمته بعد أن أورد له رواية: «وقد رأيت لعبد الله بن سيف هذا غير حديث منكر» [٢]، وترجمَ له الذهبيُّ وذكر فيه قول العُقيليُّ، وابن عدي وأورد هذه الرواية ثم قال: «صوابه مرسل» [٣].

وأما طريق البزار فيه أيضا الراوي «سيف بن عمر» وهو ضعيف أيضاً قال ابن معين [٤]، وأبو زرعة[٥]، والنسائي ضعيف[٦]، وقال ابن حبان: «أتُّهم بالزندقة يروي عن عبيد الله بن عمر .... يروي الموضوعات عن الْأَثبات» [٧]، وقال ابن عَدِي: «وبعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة لم يتابع عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق» [٨]، وقال أبو نُعيم: «مُتهم في دينه مرمي بالزندقة ساقط الحديث لا شيء» [٩]، وقال الذهبي: «هو كالواقدي» [١٠].

قال الهيثميُّ: «رواه البزار والطبراني في الكبير والأَوسط، ..... وفي إِسناد البزَّار

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٢/ ٢٦٤ الترجمة (٨١٨).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: ٥/ ٤٠٤ الترجمة (١٠٧٧).
(٣) ميزان الاعتدال للذهبي: ٢/ ٤٣٨ الترجمة (٤٣٧٤).
(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري: ٣/ ٤٥٩ الترجمة (٢٢٦٢).
(٥) والضعفاء لابي زرعة: ٢/ ٣٢٠.
(٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٥٠ الترجمة (٢٥٦).
(٧) المجروحين لابن حبان: ١/ ٣٤٥.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: ٤/ ٥٠٩ الترجمة (٨٥١).
(٩) الضعفاء لأبي نعيم: ٩١ الترجمة (٩٥).
(١٠) ميزان الاعتدال للذهبي: ٢/ ٢٥٥ الترجمة (٣٦٣٧).

أحاديثٌ أعلَّ الإمامُ العُقيليُّ متنَها في كتابِهِ الضعفاءُ الكبير سيف بن عمر، وهو متروك، وفي إسنادي الطبراني عبد اللَّه بن سيف الخوارزمي، وهو ضعيف»[1].

المطلب الرابع: الترجيحُ

بعد جمع الطُرُقِ ودراستها وإيراد أقول أئمة هذا الشأن فيه تبيَّنَ موافقة قول الإمام العُقيليُّ لأقوال أهل الشأن والله أعلم

المبحثُ السابع

المطلب الأول: حديث «من زارني متعمدا كان في جوار الله يوم القيامة»

قال العُقيليُّ (رحمه الله تعالى): «حدَّثنا محمد بن موسى قال: حدَّثنا أَحمد بن الحسن الترمذي قال: حدَّثنا عبد الملك بن إبراهيم الْجُدِّيُّ قال: حدثنا شعبة، عن سوَّار بن ميمون، عن هارون بن قزعة، عن رجلٍ من آل الخطَّاب، عن النبي «صلى الله عليه وسلم»، قال: «مَنْ زَارَنِي مُتَعَمِّدًا كَانَ فِي جِوَارِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي الْآمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». والرواية في هذا لينة»[2].

المطلب الثاني: تخريج الرواية

وأخرجه من الطريق نفسه الطيالسيّ[3]، والبيهقيّ[4].

وأخرجه الدينوري من طريق الشعبي، والأسود بن ميمون، عن هارون بن أَبي

(١) مجمع الزوائد للهيثمي: ١٠/ ٢١ الرقم (١٦٤٢٤).
(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤/ ٣٦١.
(٣) مسند أبي داود الطيالسي: ١/ ٦٦ الرقم (٦٥).
(٤) السنن الكبرى للبيهقي: ٥/ ٤٠٣ الرقم (١٠٢٧٣) ثم قال: «هذا اسناد مجهول»، وفي الشعب: ٦/ ٨٧ الرقم (٣٨٥٦).

قزعة، عن مولى حاطب بن أَبي بلتعة، عن حاطب مرفوعا[1]، ومن الطريق نفسهُ أخرجهُ الدارقطني[2]،

المطلب الثالث: دراسة الطرق:

قال العُقيليُّ: «الروايةُ في هذا لينة»[3].

أمَّا طريقُ العُقيليُّ، والطيالسيُّ، والبيهقيُّ: فهذا الإسنادُ ضعيف جداً؛ لوجود سوار بن ميمون، وهارون بن قزعة، وراو مجهول.

قال ابن عبد الهادي الحنبلي بعد إنْ أورد الرواية: «سوار بن ميمون شيخٌ مجهول الحال قليل الرواية، بل لا يُعرَفُ له رواية إلَّا هذا الحديث الضعيف المضطرب، ومع هذا قد اختلف الرواة في أسمه، ولم يضبطوه فبعضهم يقول ميمون بن سوار وبعضهم يقول: بالقلب سوار بن ميمون، والله أعلم هل كان اسمه سواراً أو ميموناً، فكيف يحسن الاحتجاج بخبر منقطع مضطرب نقلته غير معروفين وروائه في عداد المجهولين والله الموفق»)[4].

وهارون بن قزعة قال العُقيليُّ[5]، والذهبيُّ[6]، وابن حجر[7]: «قال البخاريُّ: لا يتابع عليه»، والراوي الثالث من آل عمر مجهول.

---

(١) المجالسة وجواهر العلم للدينوري: ١/ ٤٤١ الرقم (١٣٠).
(٢) سنن الدارقطني: ٣/ ٣٣٣ الرقم (٢٦٩٤).
(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤/ ٣٦١.
(٤) الصارم المنكي لابن عبد الهادي الحنبلي: ١٠١
(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤/ ٣٦١ الترجمة (١٩٧٣).
(٦) ميزان الاعتدال للذهبي: ٤/ ٢٨٥ الترجمة (٩١٦٨).
(٧) تقريب التهذيب لابن حجر:٦/ ١٨٠ الترجمة (٦٣٨).

وأمَّا طريق الدينوري، والدارقطني أيضاً ضعيف؛ لوجود هارون بن يزيد فيه

بعد دراسة طُرُق الرواية تبيَّنَ جميعها لا تَصِحُّ وذهبَ إلى تضعيفِها، وعدم الاحتجاج بها جَمْعٌ من أهل الشأن منهم:

البيهقيُّ[١]، والتبريزيُّ[٢]، وابن عبد الهادي الحنبليُّ[٣]، والذهبيُّ[٤]، وابن الملقِّن[٥]، والبوصيريّ[٦]، وابن حجر[٧].

المطلب الرابع: الترجيح

بعد جمع الطُرُقِ ودراستها وإيراد أقول أئمة هذا الشأن فيه تبيَّنَ موافقة قول الإمام العُقيليُّ لأقوال أهل الشأن والله أعلم

(١) السنن الكبرى للبيهقي: ٥/ ٤٠٣.
(٢) مشكاة المصابيح للتبريزي: ٢/ ٨٤٠ الرقم (٢٧٥٥).
(٣) الصارم المنكي لابن عبد الهادي الحنبلي: ١٠١.
(٤) ميزان الاعتدال للذهبي: ٤/ ٢٨٥ الترجمة (٩١٦٨).
(٥) البدر المنير لابن الملقن: ٦/ ٢٩٦.
(٦) اتحاف الخيرة للبوصيري: ٣/ ٢٥٨ الرقم (٢٦٩١).
(٧) التلخيص الحبير لابن حجر: ٢/ ٥٦٨ الرقم (١٠٧٥).

الخاتمة وأهم النتائج

بعد هذه الرحلة المباركة بين ثنايا هذا البحث أسجِّلُ أهم وأبرز ما توصَّل إليه الباحثُ:

١. سعة علم الإمام العُقيليَّ «رحمه الله تعالى» فهو إمامٌ مقدَّمٌ في هذا الشأن.

٢. إنَّ كتاب «الضعفاء الكبير» يُعَدُّ من أهم كُتُبِ النقدِ إذ امتاز على غيره بما حواهُ من ألفاظِ الجرح والتعديل، وبيان أحوال الرواة، وكثير من مروياتهم المنتقدة.

٣. إنَّ الإمام العُقيليُّ «رحمه الله تعالى» كان معتدلًا في شرطه، مع درجة عالية في الاحتياط والتوثُّق والله اعلم.

٤. بلغَ عدد الأحاديث التي قمتُ بدراستها سبعة أحاديث.

٥. بعد دراسة الأحاديث تبيَّنَ في جميعها موافقة قول الإمام العُقيليُّ لأقوال أئمة هذا الشأن.

التوصيات:

١. أوصي الباحثين في السنة وعلومها بدراسة وخدمة كتب الأئمة عامَّة وكتاب الإمام العُقيليُّ «رحمه الله تعالى» خاصَّةً، فقد اشتمل على مجموعة من الفوائد والدرر في علم الرجال والعلل.

٢. إنَّ العمل في هذا الفن يحتاجُ الى صبرٍ ومصابرةٍ؛ كونه من أدقِّ العلوم وأغمضها.

قائمة المصادر والمراجع

١. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أحمد بن أبي بكر البوصيري الكناني الشافعي (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م.

٢. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، ط ١، ١٩٩٤م.

٣. الأحكام الوسطى من حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - عبد الحق بن عبد الرحمن، المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، ١٩٩٥م.

٤. الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.

٥. الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٠٩.

٦. الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١: الأولى، ٢٠٠٠م.

٧. الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: طارق، دار الحرمين - القاهرة.

٨. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، دار الهجرة، ط ١، ٢٠٠٤م.

٩. البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد المعروف بالبزار (ت ٢٩٢ه)، تحقيق: محفوظ الرحمن وأخرون، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ٢٠٠٩م.
١٠. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام علي بن محمد، أبو الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ط١، ١٩٩٧م.
١١. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لابي زكريا يحيى بن معين المري (ت ٢٣٣ه)، تحقيق: د. أحمد محمد، دار المأمون للتراث، دمشق.
١٢. تاريخ دمشق: أبو القاسم علي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٩٩٥م.
١٣. التحقيق في أحاديث التعليق: محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤ هـ) تحقيق: سامي بن محمد، أضواء السلف – الرياض، ط١، ٢٠٠٧ م.
١٤. تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط ١، ١٩٩٨م.
١٥. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل العربي، دار الكتاب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٤م.
١٦. تغليق التعليق: أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: سعيد عبد الرحمن، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان – الأردن، ط١، ١٤٠٥.
١٧. تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط١، ١٩٨٦م.
١٨. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٩م.
١٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (٦٥٤،

٧٤٢ه)، تحقيق: د بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٩٩٢،١م.

٢٠. الثقات: محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ)

٢١. جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر يوسف بن عبد الله عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٤م.

٢٢. الجامع لعلوم الإمام أحمد: أبو عبد الله أحمد بن حنبل: خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية ط١، ٢٠٠٩م.

٢٣. الجرح والتعديل لابي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١ه، ١٩٥٢م.

٢٤. جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان: أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله، دار النفائس، ط١، ١٩٩٣م.

٢٥. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، أبو زكريا النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٢٦. الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات - الرياض.

٢٧. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة،١٩٦٧.

٢٨. سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٣ه)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وأخرون، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠ه، ٢٠٠٩م.

٢٩. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥ه)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، ط١، ٢٠٠٩م.

٣٠. سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ه)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣١. سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق وتعليق: شعيب الارنؤوط، واخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م.

٣٢. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣٣. سؤالات السلمي للدارقطني: محمد بن الحسين النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله، ط ١، ١٤٢٧هـ.

٣٤. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم هبة الله بن الحسن الرازي اللالكائي (ت ٤١٨ هـ)، تحقيق: أحمد الغامدي، دار طيبة – السعودية، ط ٨، ٢٠٠٣م.

٣٥. شرح السنة محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٣م.

٣٦. الشريعة: أبو بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: د.عبد الله بن عمر، دار الوطن – الرياض، ط٢، ١٩٩٩م.

٣٧. شعب الإيمان: أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د.عبد

العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠٠٣م.
٣٨. الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد المقطري، مؤسسة الريان، ط ١، ٢٠٠٣م.
٣٩. الصحابة: عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (ت ٣٥١هـ) تحقيق: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨.
٤٠. صحيح ابن خزيمة لابي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١ه)، تحقيق الدكتور: محمد الأعظمي (ت ١٤٣٩ه).
٤١. صحيح البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء
٤٢. صحيح مسلم، لابي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ه) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٥م.
٤٣. الضعفاء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة – الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠٥ – ١٩٨٤.
٤٤. الضعفاء الصغير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.
٤٥. الضعفاء الكبير لابي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي» (ت ٣٢٢ه)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤ه، ١٩٨٤م.
٤٦. الضعفاء والمتروكون: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
٤٧. الضعفاء والمتروكون: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت

٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٦.
٤٨. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ط٢، ١٩٨١م.
٤٩. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ه)، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي: دار طيبة، ط١، ١٩٨٥م.
٥٠. العلل لابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، ط١، ٢٠٠٦ م
٥١. العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط ٢، ٢٠٠١م.
٥٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.
٥٣. الفوائد (الغيلانيات): أبو بكر محمد بن عبد الله البزَّاز (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: حلمي كامل دار ابن الجوزي – السعودية/ الرياض، ط١، ١٩٩٧م.
٥٤. الفوائد المعللة: عبد الرحمن بن عمرو المشهور بأبي زرعة الدمشقي (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: رجب بن عبد المقصود، مكتبة الإمام الذهبي – الكويت، ط١، ٢٠٠٣م
٥٥. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٩٩٢م
٥٦. الكامل في ضعفاء الرجال لابي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ه)، تحقيق: عادل أحمد، علي محمد، الكتب العلمية، ط١٨، ١٩٩٧م.
٥٧. الكبير: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق محمد

الدباسي والمتميز للطباعة والنشر، الرياض، ط ١، ٢٠١٩ م.
٥٨. اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: صلاح محمد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م.
٥٩. المجالسة وجواهر العلم: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: ٣٣٣هـ) تحقيق: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، دار ابن حزم (بيروت – لبنان)، ١٤١٩هـ
٦٠. المجتبى من السنن = السنن الصغرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: أبو غدة، مكتب المطبوعات حلب، ط٢، ١٩٨٦م.
٦١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٩٤م.
٦٢. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١ – ١٩٩٠.
٦٣. مسند أبي يعلى الموصلي: للحافظ أحمد بن على بن المثنى التميمي (٢١٠ – ٣٠٧ هـ)، تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري، دار الحديث، القاهرة، ط٤، ٢٠١٣ م.
٦٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل: الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ – ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.
٦٥. مشكاة المصابيح: محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط ٣، ١٩٨٥ م.
٦٦. مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي: يعقوب بن سفيان الفسوي، أبو يوسف (ت ٢٧٧هـ) تحقيق: محمد بن عبد الله السريع، دار العاصمة – الرياض ط١، ١٤٣١ هـ
٦٧. مصابيح السنة: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ هـ) تحقيق: د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٨٧ م

٦٨. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أحمد قايماز بن عثمان البوصيري الكناني (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٦٩. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢.
٧٠. المعجم لابن المقرئ: أبو بكر محمد بن إبراهيم، المشهور بابن المقرئ (ت ٣٨١هـ) تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.
٧١. معرفة السنن والآثار: أحمد، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي، دار الوعي (حلب – دمشق) ط١، ١٩٩١.
٧٢. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: محمود بن أحمد الحنفى بدر الدين العينى (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.
٧٣. المغني في الضعفاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
٧٤. الموضوعات: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١.
٧٥. الموضوعات: رضي الدين الحسن بن محمد العمري الصغاني الحنفي (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث – دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ
٧٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة لبنان، ط ١، ١٩٦٣م.
٧٧. الميزان لابي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي بيروت، لبنان، ط١٩٧١،٢م.

٧٨. نصب الراية لأحاديث الهداية: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت -لبنان، ط١،١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٧٩. النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ) تحقيق: عبد الرحمن القشقري، ط١، ١٩٨٥م.